

«النواب» يوافق على تعديلات قانون مكافحة غسل الأموال

02



اختيار ٣ آلاف
حاج في قرعة
الجمعيات
الأهلية

02



العدد ١١٠١٢ - السنة السادسة والثلاثون

ثلاثة جنيهاً



الحق فوق القوة... والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصري

الوفد

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

رئيس التحرير
على البحراوى - خالد إدريس

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. عبد السند يمامة

البرازيل تعرض تصنيع السيارات والمنسوجات.. وتصديرها للعالم من منطقة صناعية مصرية

03



٩٢ إصابة بـ«جدري القرو»... وبليجا تفرض الحجر الصحي 03 الموت فى انتظار «سرير عناية مركزة» 05 موسيمانى يتحدى الأهل سيفوز بالدورى 07

مصلحة الدمغة: دراسة طرح ذهب عيار ٩ و١٤ 03 «حماية المستهلك» يتدخل لإنقاذ المواطنين من فخ المسابقات الوهمية 03



مصلحة الجمارك

تعلمن

تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI»
بالموانئ الجوية

إلزامياً فى الأول من أكتوبر ٢٠٢٢

وتؤكد نجاح الانطلاقة الأولى للتشغيل التجريبي
الذى بدأ فى ١٥ مايو ٢٠٢٢

تدعو مصلحة الجمارك المستوردين والمستخلصين الجمركيين ووكلاء الشحن الجوى للتسجيل بنظام «ACI»
من خلال البوابة الإلكترونية لمنصة «نافذة»: www.nafeza.gov.eg

وتؤكد مصلحة الجمارك أنه لن يتم السماح بدخول أى شحنات جوية للبلاد اعتباراً من الأول من أكتوبر المقبل
إلا بالتسجيل المسبق للشحنات بنظام «ACI»

تنفيذاً لأحكام قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وللقضاء على الممارسات
الضارة بالتجارة الدولية

من أجلك.. من أجل بلدك.. التزم بنظام التسجيل المسبق للشحنات «ACI»

HotLine: 15460 www.nafeza.gov.eg aci.campaign@mts-egy.com

رفع الفائدة قرار استباقي للسيطرة على ارتفاع الأسعار ... والتأخير يهدد بكارثة



طارق عامر

قيادات البنوك: المركزي يحارب التضخم ويدعم المودعين ... ولا نية لطرح شهادات أعلى من ١٨٪

ترصد «بنوك الوفد» ردود الفعل حول قرار لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري برفع أسعار العائد الأساسية بواقع ٢٠٠ نقطة أساس في اجتماعها ١٩ مايو ٢٠٢٢ حيث تم رفع عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٢٥٪، و١٢.٢٥٪ على الترتيب. ورفعت سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥٪. أكدت قيادات البنوك، أن القرار

استباقي لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية على المدى المتوسط والتي منها ارتفاع الاسعار، مؤكداً أن التأخير في اتخاذ مثل هذه القرارات سيؤدي إلى خروج التضخم عن السيطرة وبالتالي كارثة كبيرة على المواطنين وقطاعات الدولة المختلفة. أكدت قيادات بنكي مصر والأهلي أنهم مستمرون في طرح شهادات بعائد ١٨٪ والتي تم طرحها مع قرارات ٢١ مارس ١٩ مايو، و٢٢ يونيو، و١٨ أغسطس، و٢٢ سبتمبر، و٣ نوفمبر، و٢٢ ديسمبر. وقد اجتمعت يوم ٣ فبراير وبتت أسعار

نيرة لإصدار شهادات أعلى فائدة في الوقت الحالي. ويعد اجتماع الخميس الماضي للجنة السياسة النقدية اجتماعاً دورياً عادياً وليس له علاقة بسوق الصرف أو التغيرات في أسعار الدولار، وتم الإعلان مطلع العام على موقع البنك المركزي المصري أن اللجنة ستجتمع ثمانية مرات هذا العام وهي: ٣ فبراير و٤ مارس ١٩ مايو، و٢٢ يونيو، و١٨ أغسطس، و٢٢ سبتمبر، و٣ نوفمبر، و٢٢ ديسمبر. وقد اجتمعت يوم ٣ فبراير وبتت أسعار



يقلم:

د. محمد عادل

لماذا رفع الفائدة ٢٪

لماذا رفعت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري الفائدة من المعروف أن لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري تتخطى إلى الأوضاع الحالية، والمستقبلية ثم بناء على هذا تأخذ القرار الذي من شأنه حماية المواطنين والاقتصاد من غول التضخم ووضعه تحت السيطرة خوفاً من الانفلات وحدوث الكارثة. واللجنة التي تجتمع تقريبا كل ٥ أسابيع تتخطى في الاقتصاد العالمي والمحلي، وما يحدث بالاقتصاد العالمي ليس خفياً عن الجميع فهناك تباطؤ بسبب استمرار الحرب الروسية الأوكرانية. حيث أدت العقوبات التجارية المفروضة على روسيا والخلل في سلاسل الإمداد والتوريد إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، مثل الأسعار العالمية للبترول والقمح ونحوه من الدول التي تعتمد بشكل كبير على استيراد القمح من الخارج هذا بالإضافة إلى المخاوف التي نتجت من عمليات الإغراق الأخيرة في الصين، وما تقوم به البنوك المركزية العالمية من رفع الفائدة بما يؤثر على الأسواق الناشئة.

وإذا كانت المؤشرات الاقتصادية المحلية كانت تسير بشكل جيد قبل الحرب حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ نمواً قدره ٣.٨٪، وهو ثاني أعلى معدل نمو منذ الربع الثالث من عام ٢٠٢٢. مدعوماً بتعافى النمو في قطاعات السياحة والتشييد والبناء والصناعة إلى جانب فترة الأساس والتي كانت بها تدبير كورونا، ولكن بدون شك سوف نشهد تباطؤاً في الاقتصاد بسبب تداعيات الحرب السلبية على الاقتصاد المصري

ويأتى للمحرك الأساسي لقرار البنك المركزي وهو ارتفاع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١١.٣١٪ في أبريل ٢٠٢٢، من ٥.٠١٪ في مارس ٢٠٢٢. مسجلاً أعلى معدل له منذ مايو ١٩٦٠. ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي وهو الخاص بالبنك المركزي والذي يتم استبعاد الخضراوات والفاكهة الطازجة والسلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً ليصل إلى ٩.١١٪ في أبريل ٢٠٢٢، من ١.٠١٪ في مارس ٢٠٢٢. وهو أعلى معدل مسجل له منذ أبريل ١٩٠٢. وهذه الزيادة نتيجة لمؤاميل كثيرة منها: انخفاض قيمة الجنيه، وأحوال الطقس غير المواتية، والحرب الروسية الأوكرانية وموسم شهر رمضان والذي لا يذكر هو سلوكيات التجار والمواطنين وانتشار الشائعات التي تدفع الكثير إلى عمليات التخزين انتظاراً لارتفاع الاسعار، أو المبالغة في رفع الاسعار ونجد على سبيل المثال شركة الخليل لتجارة الأخشاب بالمقطم التي رفعت سعر الباب من ٠١٢ جنية إلى ٠٥٤ جنية في أقل من اسبوع بعد قرار تخفيض الجنيه ٥١٪. ويعتكك البنك المركزي المصري مجموعة من الأدوات التي تمكنه من السيطرة على التضخم ومنها: الفائدة والتي يستخدمها من أجل السيطرة على التضخم، وهناك تكلفة ولكن هذه التكلفة تتحملها الدولة، أفضل من تكلفة باهظة يتحملها المواطن والاقتصاد، ويؤدي لكارثة اجتماعية وسياسية واقتصادية إذا خرج التضخم على السيطرة.

Mpress60@gmail.com

استباقي لمواجهة التضخم وعدم خروجه عن السيطرة

حرفية في إدارة السياسة النقدية وإدارة الأزمات. وقال «فايد» إن مستويات أسعار الفائدة الهائلة مازالت أسعاراً مقبولة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى أنه عندما كانت أسعار الفائدة عند مستويات مقاربة في وقت سابق كانت هناك معدلات نمو في القروض والتمويلات بنسب تتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ سنوياً ومعدلات نمو اقتصادي تصل إلى ٥٪ وهو ما أدى بدوره إلى خلق فرص عمل وتخفيف البطالة من مستوى الـ ١٣٪ إلى ما دون ٧٪.



طارق فايد

وأكد على أن تكلفة التمويل ليست العنصر الرئيسي في تكاليف الإنتاج والأهم من ذلك هو الحفاظ على معدلات تكلفة تضخم مقبولة وبالتالي الحفاظ على أسعار مدخلات العملية الإنتاجية من الارتفاع. أكد فايد أن أسعار الفائدة لا تمثل عنصراً رئيسياً في تكلفة الإنتاج لتطابق المؤسسات والشركات، وإنما تكاليف العملية الإنتاجية هي التي تتحملها الدولة.

هو التصخم لذا فقد شهد البنك المركزي المصري تحركاً سريعاً لمواجهة التضخم لحماية الاقتصاد والمواطن المصري. ولفت إلى أن معدلات التضخم ارتفعت لأكثر من ٧٠٪ في أسواق مثل تركيا وهو ما تنعكس آثاره السلبية سريعا على الاقتصاد والمواطن، مؤكداً أن ما قامت به مصر في مواجهة التضخم يعد تأكيداً على

سليم ولا نية لطرح شهادة أعلى من ١٨٪

انكماش اقتصادي، إلا وظهرت والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، أن أغلب دول العالم من آثارها المتشعبة والسريعة والمؤثرة على كافة مناحي الحياة في شكل غير مسبوقة في عصرنا الحديث، وعلى سبيل المثال لا الحصر: فإننا نشهد موجات تضخم عالية وزيادات سريعة في السلع الأساسية، فضلاً عن تراجع المعروض العالمي من الغذاء، وتوقف العديد من الأنشطة الصناعية ومكتملات إنتاجها وزيادة أسعار الطاقة، وإعادة ترتيب توازن القوة التجارية العالمية في ظل العقوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى التبعيات السلبية، وذلك على المعاملات السلبية وحركة الاستثمار العالمي وتقلبات الأسواق المالية، وعزوف المستثمرين عن المخاطر، وتضييقهم للاستثمارات الأمانة؛ وأشار إلى أن الاقتصاد العربي والعالمى لم يستطع من التداعيات السلبية لفيروس كورونا وموجة التضخمات العالمية التي فرضتها حكومات الدول على القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى موجة



محمد الاتريبي

دور القطاع المصرفي العربي للخروج من الأزمة الحالية باقل خسائر، التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة. وأشار إلى أن الاقتصاد العربي والعالمى لم يستطع من التداعيات السلبية لفيروس كورونا وموجة التضخمات العالمية التي فرضتها حكومات الدول على القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى موجة

أكد محمد الاتريبي رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية ورئيس بنك مصر، أن قرارات لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري برفع الفائدة ٢٪ قرار سليم لمعالجة آثار التضخم والتأخر في قرارات الأجرى في حالة انخفاض التضخم كما حدث سابقاً. وقال في تصريحات خاصة إن البنك مستمر في طرح شهادة الـ ١٨٪ بدون تعديل، ويبلغ إجمالي حصة شهادة الـ ١٨٪ ٢١٦ مليار جنية. مؤكداً أنه لا نية لطرح شهادات جديدة خلال الفترة الحالية أعلى من الشهادة الحالية الـ ١٨٪. وأوضح أن التقلبات العالمية أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع عجز الدين العام، وتراجع موارد بعض الدول من العملات الأجنبية، واضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن مما يتطلب ضرورة بلورة موقف عربي موحد لتخطي هذه الأزمة، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في الدول العربية، وتعزيز

رئيس QNB الأهلي:

جاء في توقيت مناسب ليتواكب مع الأحداث والأزمات

السيطرة على معدلات التضخم واحتواء ارتفاع الاسعار وتعزيز قوة العملة المصرية. وأشار الرئيس التنفيذي لبنك QNB الأهلي، بالسياسات النقدية التي يتبناها البنك المركزي وحرصه الدائم على دعم أموال المودعين، بالإضافة إلى اهتمامه أيضاً بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتدشين مبادرات خاصة بدعم القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بفائدة ٥٪ و٨٪ للمساهمة في النهوض بالاقتصاد القومي، مؤكداً على قوة وصلابة القطاع المصرفي المصري في الصمود أمام الأزمات وقدرته على تخطيها والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد.



محمد بدير

أكد محمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك الأهلي، أن قرار البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة ٢٪ جاء في توقيت مناسب ليتواكب مع الأحداث والأزمات التي تمر بها الاقتصادات في العالم والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً بمعدلات التضخم نتيجة العديد من الأزمات المتشابهة مثل الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة سلاسل الإمدادات والتوريد وارتفاع أسعار الطاقة وما خلفته تداعيات جائحة كورونا التي كبّدت الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة.

وأضاف محمد بدير، أن البنك المركزي المصري يستجيب ما يراه مناسباً من أدوات السياسة النقدية بعد دراسة متأنية وتحليل عميق

نائب رئيس البنك الأهلي: لا نية لإصدار شهادات أعلى من ١٨٪



يحيى أبو الفتوح

نقطة أساس ليصل إلى ١١.٢٥٪، و١٢.٢٥٪ على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥٪.

أكد يحيى أبو الفتوح نائب رئيس البنك الأهلي المصري، أنه لا توجد نية لطرح شهادة أعلى من ١٨٪ مؤكداً على استمرار طرح شهادات ذات العائد السنوي ١٨٪ ودورية العائد تصرف شهرياً، وقال في تصريحات خاصة إن قرار رفع أسعار الفائدة ٢٠٠ نقطة أمر طبيعي ويتناسب مع معدلات التضخم العالمية والمحلية مبيناً أن البنك المركزي يتخذ من القرارات للسيطرة على معدلات التضخم، وقررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصرية في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٩ مايو ٢٠٢٢ رفع سعر الائتمان والخصم والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠

خبير مصرفي: رفع الفائدة يحد من ظاهرة الدولار

أكد هاني أبو الفتوح، الخبير المصرفي، أن قرار لجنة السياسة النقدية برفع أسعار العائد الأساسية بواقع ٢٪ إجراء ضروري للسيطرة على الضغوط التضخمية، ويتسق مع تحقيق هدف الاستقرار الأسعار على المدى المتوسط، والحفاظ على جاذبية السوق المصري أمام المستثمر الأجنبي في أدوات الدين الحكومية، والتي يعتقد عدد كبير من المحللين أنها كانت هدفاً رئيسياً لرفع الفائدة.

وأضاف أن من أهداف رفع الفائدة على الجنيه المصري هو الحد من ظاهرة الدولار، وهي تعني تحويل الجنيه إلى عملات أجنبية على رأسها الدولار الأمريكي، فرفع الفائدة يعني منح عائد متميز على المدخرات بالبنك لا تمنحه العملات الأجنبية، فيقوم حائزو العملات الأجنبية بتحويلها إلى الجنيه وبالتالي يحدث تدفق من العملات الصعبة وينعكس في زيادة رصيد الاحتياطي النقدي وتخفيف الضغط على الجنيه.

وقال لا تتوقع ارتفاعاً قريباً في سعر صرف الدولار الأمريكي إذ إن التدفقات من تحويل العملات الأجنبية إلى الجنيه المصري ستسهم في مزيد من توافر العملة الأجنبية لدى البنوك وربما ينخفض سعر الصرف قليلاً في ضوء حجم هذه التدفقات وتخلي حائزي العملة الأجنبية عنها للاستفادة بالفائدة المميزة على الجنيه المصري.

وعن تأثير القرار على أسعار السلع المحلية، أوضح أن القرار سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات الممولة من البنوك والقروض ذات العائد المتغير سواء فروعاً شخصية أو فروعاً للشركات وبالتالي سينعكس على تكاليف الإنتاج للجهات المقترضة، وسيتم تمرير التكلفة الإضافية على المنتجات والخدمات.

رئيس المصرف المتحد: الإجراءات تتماشى مع قوى السوق وسوف تتوازن قريباً



أشرف القاضي

ولا يتوقع القاضي قيام البنوك الكبرى بإصدار شهادات أعلى من ١٨٪ لأنها تؤدي لفرص منها من سحب السيولة من السوق.

أكد أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، أن الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري تتماشى مع قوى السوق والتي سوف تتوازن في الزمن القريب مشيراً إلى أن البنك المركزي المصري يستخدم أدوات لتجفيف التضخم والعودة إلى المستويات المقبولة والتي ارتفعت نتيجة المؤثرات العالمية بداية من تأثير جائحة كورونا وتباطؤ سلاسل الإمداد والحرب الروسية الأوكرانية. وقال إن زيادة أسعار الفائدة سوف تؤثر على معدل دوران الاقتصاد ولكن سيظل في مستوى دوران جيد لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري.

**عشان نفهم بعض
بنقدمك بدل الفرصة 100**

لنطق الشروط والنصوص
رقم السجل التجاري 599 - 007 - 200

16990
www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

